الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/43/256
S/19688
25 March 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البنود ٤٣ و ٧٣ و ١٣٠ و ١٣٧ من القائمة الاولية*
مسالم السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

مجلس الامن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وعطفا على رسائلي السابقة المتعلقة بالحالة على امتداد الحدود بين لاو وتايلند في منطقة مشاعية نابونوي ، الواقعة في محافظة بوتين ، بمقاطعة سايابوري ، أتشرف بأن أرسل طيّ هذه الرسالة النصّين المترجمين عن لغة لاو ، للبلاغ الصحفي الذي أصدره وفد حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ (المرفق الاول) ، وللمذكرة الشفوية التي وجّهتها وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨ إلى سفارة مملكة تايلند (المرفق الثاني) .

---

* A/43/50 .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع نص رسالتي هذه مع مرفقيها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البنود ٤٢ و ٧٢ و ١٣٠ و ١٣٧ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ألونكيو كيتيخون

القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق الأول

بيان صحفي صدر في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ عن وفد
حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن
نتيجة المفاوضات التي عُقدت في فينتيان

١ - استكمالا للمفاوضات التي عُقدت في بانكوك بين وفد حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ووفد حكومة مملكة تايلند يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، أجريت في فينتيان ، يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ مفاوضات بين البلدين على المستوى نفسه كانت تستهدف ايجاد تسوية لحالة المواجهة التي وقعت في المنطقة الحدودية بين محافظة بوتين ، التابعة لمقاطعة سايابوري في لاو ومحافظة شتّاكارن الواقعة في مقاطعة فيتسانولوك التايلندية .

وجرت المفاوضات في جوّ إيجابي صريح ، في سبيل ايجاد حلّ لحوادث المنطقة المذكورة ، على أساس العدالة والمساواة .

وقد أكّد الوفدان من جديد واجبهما القاضي بالتشاور معا بشأن حلّ للحادث الذي وقع في المنطقة التي تربط بين محافظة بوتين بمقاطعة سايابوري في لاو ومحافظة شتّاكارن بمقاطعة فيتسانولوك التايلندية ، على أساس مبادئ القانون والعدالة ، وبالتقيّد بمعاهدة ١٩٠٧ المبرمة بين فرنسا وسيام والخرائط ذات الصلة ، فضلا عن أهداف المفاوضات ، حسبما صيغت في البيانين الصحفيين المشتركين ، اللذين أصدرهما الوفد العسكري لكلا الجانبين في ١٧ و ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وحسبما تكرر ذكرها في الرسالة المؤرخة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ التي وجهها السيد بريم تينسولانوند رئيس وزراء مملكة تايلند ، وفي الرسالة المؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٨ التي وجهها السيد كايسوني فومفيهاني رئيس مجلس الوزراء في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

ومن هذا المنطلق ، حدّد جانب لاو مواقفه من اقتراح تايلند الداعي إلى إنشاء لجنة مخصصة لفحص خط الحدود والإشراف عليه ورسمه . ولا مانع لدى الجانب الممثل للاو من إنشاء اللجنة المذكورة أعلاه ، ولكن يجب على الوفدين الحكوميين ، قبل كل شيء ، أن يتفقا على المبادئ والمسائل الأساسية التي ستضطلع هذه اللجنة بمهمتها استنادا إليها . ولن تتمكن اللجنة المذكورة من العمل باسم الوفدين الحكوميين لكلا البلدين . وفيما يتصل بالقيام على مستويات مختلفة بإعادة انشاء لجنة الحدود ، التي أنشئت وفقا لبلاغات ١٩٧٩ المشتركة بين لاو وتايلند ، يرى الجانب الممثل للاو أن

هذه اللجنة لن تستطيع العمل على نحو فعّال إلاّ عندما تتم تسوية نهائية للحوادث بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل بلد وسيادته وسلامته الاقليمية ، طبقا للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة .

٢ - وسيواصل الوفدان الحكوميان لكلا الطرفين النظر في الحجج القانونية ، بالتقيّد بالمعاهدة المبرمة بين فرنسا وسيام في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ والخرائط ذات الصلة .

(أ) من وجهة النظر القضائية :

يعتبر الجانب اللاوي أن المعاهدة الفرنسية - السيامية المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ والبروتوكول المرفق بها هما الاساس القضائي الذي لا يمكن انكاره لتحديد الخط الحدودي بين لاوس وتايلند في هذه المنطقة .

فالبند ٣ من البروتوكول المذكور ينص على أن "الخط الحدودي الواقع على جانب لوانغ برابانغ إلى الجنوب يبتعد عن الميكونغ عند فم نام هيونغ ويتبع مجرى هذا النهر حتى منبعه الواقع عند فو كاو مينغ . ومن هناك يتتبع الخط الحدودي ، الحد الفاصل بين ميكونغ وميناام حتى النقطة التي تسمى كينغ فا دي طبقا للخط الحدودي الذي اعتمدته اللجنة السابقة لتعيين الحدود في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٠٦" .

وبناء عليه فإن نام هيونغ يشكل الخط الحدودي بين لاوس وتايلند في هذه المنطقة . وبالاضافة إلى المعاهدة الفرنسية - السيامية المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ وبروتوكولها المرفق بها فإن جميع الوثائق القانونية الاخرى التي اتفق عليها الطرفان الفرنسي والسيامي قبل عام ١٩٠٧ وبعده ، تنص بوضوح على أن نام هيونغ هو الخط الحدودي في هذه المنطقة . ولا توجد أي وثائق قانونية تذكر أن نام هيونغ نفسها يشكل الخط الحدودي .

(ب) من وجهة نظر الخرائط :

لم يرد في البند ٣ من البروتوكول ذكر أي خريطة أو رسم مرفق بالمعاهدة . لذلك أكد الجانب اللاوي أنه لا توجد هناك أي خريطة للمنطقة في المعاهدة ، وقد اعترف الجانب التايلندي ذاته بهذه الحقيقية .

ونظرا لعدم وجود أي خريطة مرفقة بالمعاهدة فإن الجانب اللاوي يعتقد أنه يمكن للخرائط ذات الصلة أن تساعد في البحث عن الخط الحدودي بين لاو وتايلند في هذه

المنطقة . ويجب أن تتفق الخرائط ذات الصلة مع روح ونص المعاهدة الفرنسية - السيامية الموقعة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ والبروتوكول المرفق بها .

٣ - لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن بعض المسائل الاساسية من وجهتي النظر القضائية والادارية . ولم يحقق الاجتماع بين الوفدين الحكوميين مهمته ولم يتوصل إلى النتائج المتوقعة .

ومايزال الوفد الحكومي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مستعدا لمواصلة الحوار في بانكوك أو في فينتيان بهدف تسوية المشكلة سلميا .

المرفق الثاني

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨
موجهة من وزارة خارجية جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية إلى سفارة تايلند

تهدي وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تحياتها إلى سفارة مملكة تايلند ، ويشرفها أن تفيد باستلامها لمذكرتيها رقم ٢٥٣١/٢٥٩ ورقم ٢٥٣١/٢٦٠ المؤرختين في ١٨ و ٢١ آذار/مارس ١٩٨٨ على التوالي . وفي هذا الصدد تود وزارة خارجية لاو أن تبدي التعليقات التالية :

١ - تهنئ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مملكة تايلند على عزمها على إعادة تشكيل وتحسين لجنة الحدود التي أنشئت طبقا للبلاغين المشتركين الصادرين بين لاو وتايلند في عام ١٩٧٩ .

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جانبها قد احترمت البلاغين المشتركين لعام ١٩٧٩ ونفذتهما بدقة ، وبذلت دائما قصارى جهدها من أجل تحسين أعمال لجنة الحدود هذه . والسبب في عدم قيام هذه اللجنة بوظيفتها هو أنها لم تؤد دورها بالكامل .

وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن هيكل ودور لجنة الحدود التي أعيد تشكيلها وتعزيزها ، يجب أن يتفقا مع نصوص البلاغ المشترك الصادر بين لاو وتايلند في عام ١٩٧٩ ، وهو البلاغ المؤرخ في ٤ نيسان/ابريل ١٩٧٩ الذي اتفق فيه رئيسا حكومتي البلدين على "أن يحولا الخط الحدودي الفاصل بين لاو وتايلند (النهري والارضي) بأكمله إلى حدود للسلم والصداقة على أساس الاحترام التام لاستقلال كل من الطرفين ولسيادته ولوحدته الاقليمية ولمصالحه المشروعة وكذلك لمبدأ التسوية السلمية لجميع الخلافات" .

وبالرغم من ذلك فإن الجانب اللاوي يعتقد أن مشكلة الحدود الطارئة الحالية التي حدثت في المنطقة التي تصل بين محافظة بوتين في مقاطعة سايابوري اللاوية ومحافظة شتّاكارن في مقاطعة فيتسانولوك التايلندية ينبغي تسويتها بواسطة وفدين حكوميين من البلدين . وسيؤدي النجاح في التوصل إلى حل لهذه المشكلة إلى تهيئة ظروف ملائمة لقيام لجنة الحدود المشتركة بين البلدين بعمل فعال .

وبغية تسوية حوادث الحدود في المنطقة الواقعة بين مقاطعة سايابوري في لاو ومقاطعة فيتسانولوك في تايلند ، قام الوفد الحكومي اللاوي بتوضيح موقفه أثناء جولتي المفاوضات التي جرت يومي ٣ و ٤ آذار/مارس ١٩٨٨ في بانكوك و ١٧ و ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ في فينتيان وأكد عدة مرات على أن الجانب اللاوي لا يرفض إنشاء هذه اللجنة الفنية المشتركة . ويواصل الوفدان الحكوميان للبلدين المشاورات في الوقت الحاضر للمضي قدما نحو رسم الخط الحدودي في المنطقة الواقعة بين محافظة بوتين ومحافظة شتاكارن تمشيا مع معاهدة ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ والخرائط ذات الصلة ، ومتى تمكن الجانبان من تحديد الخط الحدودي في هذه المنطقة فسيكون من الملائم إنشاء هذه اللجنة الفنية المشتركة اللاوية - التايلندية لإجراء مسح ميداني دقيق ، وستكون هذه اللجنة بمثابة جهاز فقط يتم انشاؤه لتنفيذ الواجبات الموكلة إليها من جانب الوفدين الحكوميين ولكن لا يمكن لها أن تحل محل الوفود الحكومية لكلا البلدين .

وفي الجولتين من المفاوضات لم يرفض الوفد الحكومي التايلندي فقط المقترحات المعقولة لرسم الخط الحدودي التي تقدم بها الجانب اللاوي طبقا لنص المعاهدة الفرنسية ـ السيامية الموقعة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ والبروتوكول المرفق بها ، ولكنه ظل على موقفه الخاص بالخريطة التي أثبت الجانب اللاوي أنها لا تحتوي على أساس قانوني .

وفضلا عن ذلك فإن الجانب التايلندي لا يعترف حتى الآن بأن نام هيونغ هو الخط الحدودي مثلما نُصّ عليه بوضوح في معاهدة ٢٣ آذار/مارس ١٩٠٧ وبروتوكولها . ويكشف هذا الاتجاه عن عزم تايلند على إطالة أمد المفاوضات وتأجيل حل مشكلة الحدود في هذه المنطقة وذلك بغية الاستيلاء تدريجيا على جزء من أراضي لاو في هذه المنطقة . ولهذا لم تصل المفاوضات إلى النتائج المرجوة ولا تستجيب لتطلعات وتوقعات الشعبين اللاوي والتايلندي وللرأي العام في المنطقة وفي العالم .

٣ - تؤكد من جديد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مرة أخرى موقفها الثابت وعزمها على تسوية مسألة الحدود في هذه المنطقة بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات . والوفد الحكومي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مستعد للذهاب إلى بانكوك في أي وقت لمواصلة المفاوضات بهدف إيجاد حل لمسألة الحدود هذه على أساس العدل والمساواة ولصالح الصداقة الدائمة والأزلية بين شعبي لاو وتايلند الشقيقين ولصالح السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا وفي العالم .

- - - - -